

الكفاءة

معنى الكفاءة والدليل على مراعاتها:

الكفاءة في اللغة معناها: المماثلة والمقارنة، وفي عرف الشرع، هي: مماثلة الزوج في أهله، في الدين والسلامة من العيوب والأمراض البدنية، التي توجب الخبار. والدليل على مراعاة الكفاءة المذكورة في الزواج، قول الله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ (1).

وقوله تعالى: ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ (2).

وفي حديث أبي حاتم المزني، قال، قال رسول الله ﷺ: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه» (3). قال: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه» (3) ثلاث مرات.

وفي حديث عائشة: «أن فاة دخلت عليها، فقالت: إن أبي زوّجني ابن أخيه، ليرفع بي خبيثته، وأنا كارهة، قالت: اجلسي حتى يأتي النبي ﷺ، فجاء رسول الله ﷺ، فأخبرته، فأرسل إلى أبيها فدعاه، فجعل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله: قد أجزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن أغلّم ألبنساء من أمر شي...» وقال عمر رضي الله تعالى عنه: «لا تكثرهن فتيانكم

(1) النور آية 6.

(2) النور آية 3.

(3) الترمذي 395/3.

(4) النسائي 71/6 (يرفع بي خبيثته) أي ليملي به من مستواه الاجتماعي والاقتصادي.

على الذميمة، فإنهن يحين من ذلك ما نحون» (4).

الصفات التي تطلب فيها الكفاءة:

يطلب أن يكون الزوج كفواً ومماثلاً للمرأة فيما يلي:

١ - الكفاءة في الدين:

المراد بالكفاءة في الدين: الإسلام مع السلامة من الفسق، ولا يشترط مساواته لها في الصلاح، فالفاسق ليس كفواً للمندنية الصالحة، فلا تزوج مسلمة بذي نية ولا عييه بناجر.

والمراد بالفاسق: المرتكب كبيرة من المعاصي إذا كان معلناً ومجاهراً بها، مثل: تارك الصلاة، أو الزكاة، وشارب الخمر، والزاني، والمقامر، ومن كان كسبه من حرام، ومن كان كثير الأيمان بالطلاق، لأن الغالب على مثله الحنث وعدم المبالاة (1). وقد دل على الاعتداد بالذين في الكفاءة قول الله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ (2)، وقوله تعالى: ﴿أَمَّا مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كُنَّ كَاتِبَاتٍ لَا يُسْتَعْتَبُ﴾ (3). وقول النبي ﷺ في حديث أبي حاتم المزني المتقدم: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه».

الزواج من الفاسق وتارك الصلاة:

• فلا يجوز أن يزوج الأب ابنته من فاسق سكير، ولا من تارك للصلاة، ولا لمن يطعمها الحرام، ولا لمن يحلف بالطلاق، لأن ذلك يؤدي إلى فراقها، أو إلى البقاء معها بالحرام، ولا ينبغي لأهل الصلاح والخير حضور مثل هذا العقد.

• وإذا وقع، فليس لها، ولا لوليتها، الرضا به، بل يجب أن ترفع أمرها

(*) معنف ابن أبي نية 462/3.

(1) ويشمل كذلك الفاسق بالاعتقاد، مثل: القدرية. وصاحب البهجة كذلك لا يزوج لأن يجر زوجته إلى بدعته. انظر مواهب الجليل 461/3، والمعيار الجديد 145/3.

(2) النور آية 6.

(3) السجدة آية 18.

الأمور التي لا يعتد بها في الكفاءة:

الصحيح أنه لا يعتد في الكفاءة بالنسب، ولا البنى، ولا المهنة والجرفة، فالإفريقي الأسود كفاء للأوروبية، والآسيوي كفاء للأمريكية، والعجمي كفاء للعربية.

لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾ (1)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَحْسَنَ مَكْرٍ هَـٓٓٓ أَنَّهُ أَتَىٰ النَّفْسَ﴾ (2).

وفي حديث النبي ﷺ في خطبة الوداع، قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْعَبَ عَنْكُمْ غَبِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخَرَهَا بِالْأَبَاءِ، مُؤْمِنٌ نَقِيٌّ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ...» (3).

وقال النبي ﷺ لبني بياضة: «يَا بَنِي بِيَاضَةَ، أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ» (4). وكان أبو هند، واسمه يسار حجاماً، حيث كان عُرف الناس احتقار مهنة الحجام، كذلك كان أبو هند من موالي بني بياضة، ولم يكن من مسلمينهم.

وزوج النبي ﷺ فاطمة بنت قيس الفهرية من أسامة بن زيد بن حارثة مولاه، ولم يزوجها من معاوية، ولا من أبي جهم، وكانا قد خطباها، وزوج زينب بنت جحش القرشية من زيد مولاه، وزوج بلال بن رباح من هالة، أخت عبد الرحمن بن عوف، وزوج أبو حذيفة بنت أخيه الوليد بن عتبة من مولاه سالم.

فارق السن بين الزوجين

ولم يعد العلماء كذلك فارق السن بين الزوجين شيئاً في الكفاءة. وقد

(1) النوبة آية 72.

(2) الحجرات آية 13.

(3) أبو داود 331/4، وغية الجاهلية: فخرها.

(4) أبو داود 233/2.

إلى القاضي ليخلصها منه (1)، لأن مخالطة الفاسق ممنوعة، وهجره واجب شرعاً، ناهيك عما يحدثه الزوج الفاسق من ضرر على زوجته وأولاده، بتأثيره السيء على سلوكهم، وما قد ينقله لهم من الأمراض المعدية، التي تنتقل بمخالطة الملوثين في أخلاقهم، وإن تلبثوا في أبدانهم، فلن يسلّموا في سلوكهم.

2 - السلامة من العيوب:

من الكفاءة المطلوبة في النكاح: السلامة من العيوب التي تُوجب الخيار لأحد الزوجين، وجعلتها ثلاثة عشر عيباً (2)، أربعة مشتركة بين الرجل والمرأة، وهي: الجنون والبرص والبذبة، وأربعة خاصة بالرجل، وهي: الخبث والخصاء والاعتراض والمثقة، وخمسة خاصة بالمرأة، وهي: الزنق والقرن والعقل والإفضاء والبخر. فإذا تزوج الرجل المرأة، ثم اكتشف أحدهما أن الآخر عيباً من العيوب المتقدمة، فللسليم منهما رد النكاح على ما يأتي تفصيله في العيوب التي توجب الخيار لأحد الزوجين (3)، ففي الموطأ أن عمر بن الخطاب قال: «أَيُّ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهَا جُنُونٌ، أَوْ جُذَامٌ، أَوْ بَرَصٌ، فَمَسَّهَا، فَلَهَا صَدَاقُهَا كَامِلًا، وَذَلِكَ لِزَوْجِهَا غَرَمٌ عَلَى وَلِيِّهَا» (4).

(1) بجب على القاضي نسخ النكاح إذا كان الزوج فاسقاً لا يؤمن على الزوجة منه، من غير خلاف، لحق الله تعالى حفاظاً على النفوس، فإذا كان فاسقاً ويؤمن على الزوجة منه، قبل: النكاح فاسد وجب نسخه قبل الدخول وبعد، وقيل: النكاح صحيح. انظر حاشية الدرر 249/2، ومواهب الجليل 460/3، وحاشية الرهوني 250/3، والمعار الجديده 227/3، والبهجة 246/1.

(2) من العلماء من يلحق بهذه العيوب كل عيب، ينتف من الزوج الآخر من غير تحديد بعده، مثل العس والطرس والخرس وقطع الأعضاء، وكل ما لا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة من قبح الخلقة، فإذا غلبت العيوب على الزوجين، لم يثبت له حق الرد، قال صاحب زاد المعاد 39/4: «مَا أَلْزَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَقْرُورًا قَطُّ، وَلَا مَغْبُورًا بِمَا غَرِبَ بِهِ دَغِيْنٌ بِهِ، وَمَنْ تَدَبَّرَ مَقَاصِدَ الشَّرْعِ فِي مَصَادِرِهِ وَمَوَارِدِهِ، وَغَذَلَ وَحِكْمَتِهِ، وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ، لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ رَجْعَانُ هَذَا الْقَوْلِ، أَنْتَهَى».

(3) انظر الشرح الكبير 285/2، ويأتي بيان هذه العيوب وشرح المراد منها. انظر ص 247.

(4) الموطأ ص 526، ومعنا، أن الصداق يجب دفعه للمرأة بالدخول، لكنه يُعْطَى الوالي للزوج على ما يأتي تفصيله.

تزوج النبي ﷺ خديجة، وهو ابن خمس وعشرين، وقد جاوزت هي الأربعين رضي الله تعالى عنها وتزوج عائشة ودخل بها وعمرها تسع سنوات، وهو قد جاوز الخمسين، إلا أنه إذا أخذنا بما تقدم صفحة 508، أن كل عيب يغزر به أحد الزوجين صاحبه، وكان مما يُنفر الطرف الآخر، فله الرد به، وبناء عليه فإن الصغيرة إذا غرر بها، فوجدت زوجها شيخاً، أو الشاب إذا غرر به فوجدت زوجته عائناً طاعنة في السن، فإن ذلك يوجب لهما الخيار بناءً على القاعدة المتقدمة. وقد خرج النسائي حديث يريدة: «خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما الناس، فقال رسول الله ﷺ: إنها صغيرة، فخطبها علي، فزوجها منه» وعقود له النسائي: تزوج المرأة مثلها في السن⁽¹⁾.

التنازل عن شرط الكفاءة:

عُلِمَ بما تقدم أن الكفاءة هي شرط في لزوم العقد واستمراره. وليست شرطاً لصحته، وعليه فيجوز للزوجة إذا كانت هي صاحبة الحق في الكفاءة أن تنازل عن حقها ورضى بغير الكفاءة، مثل ما إذا كان بالزوج عيب من العيوب البدنية المتقدمة، ورضيت به، فإذا رضيت الزوجة وأسقطت حقها، وكانت ثيباً رشيدة، فليس لوليها أن يعترض.

أما إذا كان الحق في الكفاءة مشتركاً بين الزوجة والولي، مثل زواج المرأة بفاسق، فلا بد من رضا الولي والزوجة معاً، ولا يكفي رضا الزوجة وحدها، لأن زواجها من فاسق يلحق المعزة بالولي.

هذا ما لم يكن في الكفاءة حق للزوجة، فإن كان فيها حق لله تعالى فيجب رد النكاح، ولو رضيت الزوجة ووليها، مثل زواج المرأة من فاسق يخاف عليها منه، فإنه يجب على القاضي رد النكاح لحق الله تعالى حفاظاً على الثموس.

(1) رانظر المجموع بشرح المذهب 443/15، وزاد المعاد 28/4، وستن النسائي 62/6.

حق الأم في اختيار الزوج لايتها

للأم حق الاعتراض على الأب إذا أراد أن يتزوج ابنتها الموصرة المرغوب فيها ممن هو أقل منها لفقراً، أو لعب في بدنه، أو أراد أن يتزوجها في بلد آخر بعيد عن الأم، فلها أن تشكوه إلى القاضي لينظر فيما أراه الأب، هل هو صواب فيمضيه؛ أو غير صواب⁽¹⁾، فيرده.

الوقت الذي تُعنى فيه الكفاءة:

الكفاءة المعتد بها هي ما عليه حال الزوج وقت العقد، لا بعده، فإذا كان الزوج وقت العقد لا عيب فيه، وبعد ذلك صار فاسقاً، أو أصابه مرض يوجب الخيار، فليس للزوجة أو وليها رد النكاح، وإنما للزوجة الحق في رفع دعوى الضرر، ليحكم لها القاضي بالطلاق إذا ثبت الضرر. ولو تقدم كفتان للمرأة فأراد وليها أحدهما، وأرادت هي الآخر، كان الكفاءة الذي أودته هي أولى بأن يتزوج، لأنه أقرب لدوام العشرة، إلا أن تكون مجبرة، فيقدم الذي اختاره الولي المجبر ما لم يبين ضرره⁽²⁾.

(1) وقد ورد بسند فيه رجل مجهول: «أبزووا النساء في بناتهن» سنن أبي داود 232/2، ولا شك أن أخذ رأي الأم في تزويج ابنتها أدعى إلى الإلغة والوفاء، وأعون على حسن العشرة وإنجاح الزواج، فإن الأم أقرب إلى ابنتها من الأب، وأدرى بخفاياها وأسرارها ورغباتها، فقد تعلم من ابنتها عيباً أو مانعاً، أو كراهية تمنعها من القيام بحق النكاح، انظر عون المعبود 120/6، والبرج الكبير 249/2، وحاشية الرهوني 251/3.

(2) انظر شرح الزرقاني 183/3.

الطلاق المشروع:

الطلاق المشروع، هو ما يُعرف عند العلماء بطلاق الشئ، أي الطلاق
السوايق للشئ، وهو خلاف طلاق البذعة.

وطلاق الشئ مُباح، أما طلاق البذعة، فقد يكون حراماً، وقد يكون
مكروهاً.

(1) مسلم 3/1267.

(2) ونيل الحلف بالطلاق حرام، ويذهب من حلف به. انظر شرح الزرناتني 4/109؛
والمقدمات، 1/504؛ وكشف الخفاء 2/52.

طلاق الشئ:

هو أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة، إذا دعتة إلى الطلاق حاجة وهي طاهر من الحيض؛ لم يجامعها في ذلك الطهر، دون أن يردف على تلك الطليقة طليقة أخرى أثناء العدة^(١).

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْبُتَّىٰ إِذَا طَلَعَتْهُ الشَّمْسُ فَطُلُوهُنَّ لِيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الْعِندَةَ وَأَنْتُمْ لَا عِلْمَ بِهِ مِنْهُنَّ وَلَا يُخْرَجُهُنَّ مِنْ أَيْتِهِنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغُحَصَةٍ تُعْنَفُ عَنْهَا﴾. وَتِلْكَ آيَاتُ الَّتِي يُعَذِّبُ اللَّهُ بِهَا الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يَذَرُوهَا لَعَلَّ لَهُمْ إِنْ يَنْظُرُوا مِنْكُمْ عَلَيْهِمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ (١٠٠) ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْبَنَاتُ أَرْبَعَهُنَّ فَامْتَحِنُوهُنَّ بِمَرْوَبٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَرْوَبٍ﴾ (١٠١).

فقد دلت الآية على أن الطلاق المأذون فيه يكون طلاقاً واحداً، لأنه هو الذي تنشأ معه المراجعة في العدة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَلَّغَ لِبَنِّهِمْ فَتَكُونُ بَسْمَرُوبٌ أَوْ فَارُثُهُنَّ بِسْمَرُوبٌ﴾، ومعنى بَلَّغَ أَجْلَهُنَّ: قَازَنَ بِلَوْغِ الْأَجْلِ وهو آخر العدة، وليس المراد بلوغ آخره حقيقة، وهو انتهاء العدة⁽³⁾.

وذلك الآية كذلك على أن الطلاق المسمى **يُكُونُ** والمرأة طاهرة، ثم يراجعها الرجل في ذلك الطهر، لقوله تعالى: ﴿تَطْلُقُونَهَا لَعَنَةً﴾، فإن معنى لعنتهن أي مستقبلات عدتهن، وقد أمر النبي ﷺ عبد الله بن عمر حين طلق امرأته في الحيض: أن يراجعها، ثم لمسكها حتى تطهر، ثم نجس ثم نظهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس. فتلك هي العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء، يُشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿تَطْلُقُونَهَا لَعَنَةً﴾.

وكان الطلاق في الخيض منهياً عنه لأنه يطل العدة على المرأة ونظر
بها، لأن ما بقي من أيام الحيض لا يعتد به في العدة، فتبقى المرأة في مدة
الحيض معلقة، لا هي معتدة، ولا هي ذات زوج.

(١) فإذا كانت المرأة لا تحبص لبصفر أو خنجر، أو كانت حائضاً كان للرجل أن يطلنها متى شاء. انظر الكافي 262.

(2) الطلاق أية 1 .

(3) انتظر المندوبات 499/1.

ونهي الزوج عن الطلاق في طهر جامع فيه، لأنه إذا جامع وطلق لبس على المرأة، فلا تدري هل هي خففت من ذلك الجماع، فتعتد بوضع الحمل، أو لم تحمّل فتعتد بالانثراء. وللطلاق في طهر لم يحصل فيه جماع حكمه أخرى، وهي أن المرأة عند الطهر من الحيض تكون لها جاذبية، وللرجل فيها رغبة، فإذا أعرض عنها حبتنذ وفارقها كان دليلاً على أنه لا يريدُها فعلاً، وأنه لن يلحقه ندم بفراقها.

طلاق البذعة:

وطلائق البذعة هو ما كان في الحبض، أو كان أكثر من طُلقة في مرة واحدة، أو وقع في طُهر حصل فيه جماع.

حكم طلاق البذعة:

الطلاق البدعي كله مكروه، ما عدا الطلاق وقت الحيض فهو حرام، لما تقدم في حديث عبد الله بن عمر.

● وطلاق البدعة لا يكون في غير المدخول بها من النساء، فللمرجل أن يطلق غير المدخول بها متى شاء، طلقه واحدة، أو أكثر^(١).

طلاق المرأة زمن الخبض أو النفاس:

الطلاق زمن الحيض أو النفاس حرام، لمخالفته أمر الله عز وجل في قوله تعالى: ﴿فَلْيَرْجِعْ بَيْنَهُ لِيُحْيِي الْحَيَاةَ﴾ (٢). ولكنه يُعْتَذَرُ به إذا وقع، وبحسب على الزوج، ويؤمر بالترجييع، ثم إذا أراد أن يطلق بعد ذلك، فليمسكها حتى تُظْهِرَ، ثم تحيض، ثم تُظْهِرَ، ثم إن شاء طلق قبل أن يمسه كما ذكر حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا طلق المرأة وهو حيض، فلا يطلقها حتى يحيض من بعد ذلك، فإذا طلقها فليطلقها طاهرة» (٣). وإذا طلقها في الحيض، فلا يطلقها حتى تحيض من بعد ذلك، فإذا طلقها فليطلقها طاهرة. وإذا طلقها في الحيض، فلا يطلقها حتى تحيض من بعد ذلك، فإذا طلقها فليطلقها طاهرة.

(I) انظر الكافي 261.

(2) الطلاني آية 1 .

(3) البقرة: 231، وانظر المقدمات 500/1.